



# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية

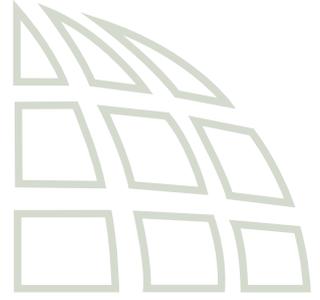


السبت 21 ديسمبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7148



# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 تعزيز أواصر التعاون لأجل السلام العالمي

### الإمارات اليوم

03 حضور عالمي مؤثر في توفير التعليم المناسب للاجئين

### تقارير وتحليلات

04 هل ينذر ارتفاع الدين العالمي بأزمة مالية قادمة؟

05 عام على الثورة السودانية.. تحقق الكثير لكن المخاطر باقية

06 تقييم البنناغون لقدرات إيران العسكرية

### إنفوجراف

08 ماذا بعد موافقة مجلس النواب على إحالة إجراءات عزل «ترامب» إلى مجلس الشيوخ؟

### شؤون اقتصادية

09 الإمارات من أفضل دول العالم لتكوين المدخرات والريادة في الابتكار

### من إصدارات المركز

10 مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية



## تعزيز أواصر التعاون لأجل السلام العالمي

منذ أن تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة على يد المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، في عام 1971، وهي تسعى جاهدة بطموحات قياداتها وهمّة أبنائها ومؤسساتها إلى نشر وممارسة كل ما من شأنه إعلاء قيم السلام ونبذ الكراهية والتطرف والإرهاب في كل مكان، حتى باتت نموذجاً يحتذى به في ذلك، ورمزاً لقيم المحبة والاعتدال والتسامح والتعايش المشترك. لقد جاءت هذه الرؤية الحكيمة انطلاقاً من تأكيد دولة الإمارات، قيادة وحكومة وشعباً، أن حماية الأرواح والمقدرات وصون حياة وكرامة وحقوق الناس هي الأهداف الأسمى التي تعيش فيها الإنسانية ولأجلها، ولذا نجدتها حريصة في شتى المناسبات على التشديد على احترام إنسانية الإنسان وحمايته من أي اعتداء مهما اختلف عن أخيه باللغة أو العرق أو الدين، ليأتي دور دولة الإمارات بارزاً وجلياً في المشهد المحلي والإقليمي والدولي، في مجالات مكافحة الفكر المتطرف والممارسات القائمة على التمييز والتعصب والكراهية التي تهدم مقومات السلام وتشل حركة التقدم والرفاه للأفراد والمجتمعات.

وانسجاماً مع كل ما ورد أعلاه، جاء استقبال معالي صقر غباش، رئيس المجلس الوطني الاتحادي، مؤخراً، لفلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لمكتب مكافحة الإرهاب والوفد المرافق، الذي زار الدولة للمشاركة في اجتماعات المؤتمر الإقليمي حول تمكين الشباب وتعزيز التسامح من أجل مستقبل خالٍ من الإرهاب، الذي عُقد في أبوظبي، مناسبة لتأكيد دور دولة الإمارات في مكافحة التطرف، إقليمياً ودولياً، عبر مجموعة من الإجراءات الاستباقية التي تنتهجها في ذلك، إضافة لدورها الحيوي والفاعل في تحقيق السلام والاستقرار في العالم أجمع، حيث أشار معاليه خلال اللقاء، إلى استراتيجية الدولة الواضحة لنبذ الإرهاب والتطرف، واهتمامها البالغ بتعزيز التعاون الدولي الهادف إلى التصدي للجماعات الإرهابية، وعمل المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى لمكافحة الإرهاب والتطرف، وما تجسده من بناء شراكة دولية لمكافحة هاتين الآفتين، وصولاً إلى تحقيق أقصى مستويات التعاون والتنسيق، وتطوير الجهود والإجراءات المشتركة بين الدول في مواجهة الإرهاب والتطرف.

انطلاق فعاليات المؤتمر الإقليمي حول «تمكين الشباب وتعزيز التسامح: التدابير العملية لمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب ومكافحته» في أبوظبي يوم الأربعاء 18 ديسمبر، الذي نظّمته وزارة الخارجية والتعاون الدولي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومركز هداية، جاء ليتيح الفرصة لمناقشة المبادرات وخطط العمل التي تعزز من القدرة على التصدي للتطرف المفضي إلى الإرهاب، وخاصة عبر تأصيل ثقافة وممارسة التسامح وتمكين الشباب، وطنياً وإقليمياً، حيث شارك في المؤتمر أكثر من 300 ممثل من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ومشاركين من إفريقيا وآسيا والأمريكيتين وأوروبا، ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الشباب والجهات المعنية بالشؤون الدينية والحوار بين الأديان، بما يضمن ترسيخ الحوار وتبادل الآراء والخبرات في قضايا مكافحة التطرف والإرهاب ونشر قيم السلام، وتعزيز العمل المتعدد الأطراف للتصدي للتحديات الأمنية العابرة للحدود، وتعزيز المشاورات مع دول المنطقة حول القضايا الإقليمية الملحة في هذه المجالات.

إن استضافة دولة الإمارات هذا المؤتمر الإقليمي الذي يركز على تمكين الشباب وتعزيز التسامح في المنطقة العربية، لا ينفصل عن طموحات قياداتها الرشيدة، ممثلة بصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وجهود حكومتها المتواصلة في تنظيم الفعاليات وإعداد البرامج والمبادرات التي جاءت لأجلها أهداف «عام التسامح»، في نشر السلام وإعلاء قيم التعايش وقبول الآخر، والتصدي للتطرف والإرهاب، باعتبارهما آفة مدمرة للأفراد والمجتمعات وعقبة كبيرة أمام تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، وتحديداً صارخاً للاستقرار والرفاه والأمن والازدهار، ليعبّر هذا المؤتمر، وغيره الكثير من الفعاليات التي نظمتها دولة الإمارات، وما زالت، عن دور وأهمية الشباب، بقدراتهم اللامحدودة، في أخذ أبناء جيلهم والأجيال القادمة إلى برّ الأمان، والانتقال بالمنطقة وأهلها وسكانها نحو مستقبل أكثر إشراقاً وسلاماً.

## حضور عالمي مؤثر في توفير التعليم المناسب للاجئين

تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على تقديم كل صنوف الدعم والرعاية للاجئي العالم أينما كانوا، مركزة اهتمامها على مساندة فئة الشباب منهم؛ وذلك عبر تأمين فرص التعليم المناسب الذي يضمن لهم ولأسرهم الوصول إلى مستقبل ملؤه النجاح، وجعلهم مساهمين حقيقيين في بناء دولهم ومدّ يد العون إلى شعوبهم بشتى مقومات التقدم والتطور. ويشهد لدولة الإمارات حجم ونوعية الدور الذي تقوم به لدعم الجهود الدولية الخاصة بتوفير التعليم المناسب للاجئين في العالم، والإسهام بفاعلية في تنمية مهاراتهم وخبراتهم على المدى الطويل، وذلك من خلال مجموعة من البرامج والمبادرات التي تخفف من حدة أزمة اللاجئين من فرص التعليم، وتقديم المساعدات المالية والعينية لذلك، انطلاقاً من وجود 3.7 مليون طفل من أصل 7.1 مليون طفل لاجئ في العالم ممن هم في سن الدراسة، لا يرتادون المدرسة، بحسب تقرير صدر مؤخراً عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

المساعدات التي قدمتها دولة الإمارات في قطاع التعليم، استجابة للأزمة السورية والمتضررين منها خلال الفترة من 2012 إلى يناير 2019، قدّرت بنحو 190.1 مليون درهم (51.8 مليون دولار) حيث جاءت هذه الاستجابة لضمان حصول اللاجئين السوريين في كل من الأردن ولبنان وغيرهما، على فرص التعليم المناسبة، والتخفيف من حدة آثار اللجوء السلبية. كما مثل المخيم الإماراتي-الأردني في منطقة «مريجيب الفهود» ذروة الجهود الإماراتية الإنسانية لغوث اللاجئين السوريين في الأردن في قطاع التعليم، حيث يضمّ المخيم مدارس التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي لكلا الجنسين، وذلك بوجود ما يزيد على ألفي طالب في المخيم، يحتاجون الدعم والتشجيع والتحفيز على المضي قدماً في الدراسة.

أما وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فإن لها قسطاً كبيراً ومهماً من دعم دولة الإمارات، بما يعينها على تنفيذ برامجها التعليمية للطلبة ويضمن حصولهم على حقوقهم من التعليم، حيث تشير آخر البيانات إلى أن التعليم استحوذ على أكثر من 80% من قيمة الدعم الإماراتي للوكالة خلال الفترة من 2014 إلى 2019، بمبلغ يزيد على 164 مليون دولار. وفي نوفمبر الماضي، حصلت (الأونروا) على دعم قيمته 5 ملايين و500 ألف درهم، قدّمته مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية لتنفيذ مشروع توزيع مستلزمات مدرسية على طلبة مدرستين في شمال غزة. أما بخصوص اللاجئين السودانيين في أوغندا، فقد قدمت دولة الإمارات تمويلاً بلغ نحو 5 ملايين دولار لتنفيذ مشاريع تنموية، تتضمن إنشاء مدارس وبناء قدرات المعلمين، وتعزيز المهارات المهنية، بما ينفذ نحو 600 ألف شخص من هؤلاء اللاجئين والمجتمع المضيف.

هذه المساعدات، وغيرها الكثير، تؤكد اهتمام دولة الإمارات بمصير الشباب من اللاجئين ومستقبلهم، انطلاقاً من مجموعة من القيم الإنسانية التي تعلي شأن التعاون والتكاتف مع الشعوب التي تعاني ويلات الحروب والأزمات، عبر دعمها مشاريع تركز على مجالات التعليم، وتوفير التعليم الجامعي والتدريب المهني للشباب في مخيمات اللاجئين التي ترعاها الدول المستضيفة، بما يعزز ريادة الدولة في مجال العمل الإنساني الخاص بتقديم خدمات التدريس والتدريب والتأهيل، ويدعم الموارد والمناهج التعليمية الحديثة للشباب اللاجئين في المخيمات والمناطق التي تعاني نقصاً في الخدمات التعليمية. لقد حرصت دولة الإمارات على مدّ يد العون إلى كل منكوبي العالم، فدعمت المشاريع الصحية ومشاريع الطاقة والبنى التحتية والتعليم عبر إنشاء مدارس جديدة وصيانة وتحسين ظروف بعض المدارس القائمة، وتطوير البنى التحتية في الجامعات، وإنشاء مستشفيات داخلية تعليمية في بعض الجامعات، بما يعكس بشكل إيجابي على تحسين نوعية التعليم ويوفر للمستفيدين بيئة مدرسية آمنة ومحفزة.



يُصنّف ارتفاع الدين العام العالمي ضمن رزمة المخاطر التي يعانها الاقتصاد العالمي، والمتمثلة بتباطؤ النمو، وارتفاع البطالة، وتراجع أسعار السلع الأولية كالنفط الخام وغير ذلك، ما قد يتسبب بوجود إرهاصات أزمة مالية مقبلة قد تعصف بالاقتصاد العالمي مجدداً.

## هل ينذر ارتفاع الدين العالمي بأزمة مالية قادمة؟

كما هو عليه الحال الآن، فإن الأمر المقلق يتعلق بإمكانية التوقف عند هذه المعدلات من الديون، إضافة إلى الآلية التي ستواجه بها الدول المدينة ديونها، عبر انتهاج سياسات استثمارية تحقق مزيداً من المداخيل التي تمكنها من سداد ديونها؛ فمثلاً يرى المتخصص بقضايا الاقتصاد، جان مارك فيتوري، أنه في «الوضع الحالي، لا يوجد ضمانات بأن الوسائل ستكون كافية لمنع الركود من التحول إلى أزمة جديدة، حقيقية ودائمة». ولذلك فإن وصول مستويات الدين العالمي لمستويات مرتفعة، ينذر بمخاوف أخرى من تصاعده مستقبلاً إلى الحدود غير الآمنة، وهو ما سيكون كارثة إذا فشلت حكومات بعض الدول في سداد أقساط ديونها في مواعيد استحقاقها، الأمر الذي يزيد المخاطر ويهدد الاستقرار العالمي.



لقد عكس تراكم مستويات الديون العالمية وجود مجموعة من العوامل التي أسهمت في تزايد معدلاته، أهمها: انخفاض أسعار السلع الأساسية بشكل حاد، وتزايد الكوارث الطبيعية والصراعات الأهلية، ولجوء الحكومات إلى الإنفاق الاستثماري على المشاريع غير المنتجة، وتفشي حالة عدم اليقين التي يعانها العالم، من جراء التوترات التجارية والبريكست والمخاطر الجيوسياسية التي تعانها دول عدة في هذه المرحلة. فارتفاع الدين العالمي لا يمثل خطراً على الاستقرار المالي فحسب، إنما يشكل عبئاً على الجهود التي تبذلها الدول في مجالات النمو والتنمية، وخاصة في الدول النامية. وحتى يتم تجنب أي أزمات مالية مقبلة، فإن الدول ذات الاقتصادات الناشئة والتنمية باتت مطلوباً منها العمل على جعل الاقتراض أكثر استدامة من خلال جذب الاستثمارات وزيادة عائدات الضرائب، ومحاربة الفساد وزيادة المساءلة، والتركيز على المشاريع الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة، واعتماد سياسات اقتصادية تهدف إلى القضاء على الفقر والبطالة وتحفز الاستثمار وتزيد الثقة بأسواقها المحلية.

البيانات الحديثة التي قَدَّرها صندوق النقد الدولي حول وصول حجم الدين العالمي في نهاية العام الماضي إلى نحو 188 تريليون دولار، بارتفاع يقدر بنحو 1.5% مقارنة بعام 2017، وارتفاع معدله إلى إجمالي الناتج العالمي بمقدار 226%، يشير إلى أن الاقتصاد العالمي ربما يتعرض إلى جملة من التحديات مستقبلاً؛ إذ إن تزايد الديون العالمية يعني تزايد أعباء خدمتها ووضع بعض الدول تحت وطأة عدم القدرة على سداد ديونها، ما سيضغط على بنود الإنفاق العام في ميزانياتها ويجعلها تتخذ إجراءات تقشفية تتخلى فيها عن دعم المواد الأساسية وخصخصة شركات وتخفيض رواتب العاملين أو تقليص أعدادهم، الأمر الذي ينذر باضطرابات شعبية تحدث المزيد من التحديات.

البيانات الأخيرة الواردة في دراسة أصدرها الصندوق، تقول إنه على الرغم من أن نسبة ارتفاع الدين العام إلى الناتج المحلي هي الأقل منذ عام 2004، إلا أن دولاً عدة ليست جاهزة لمواجهة دورة جديدة من التراجع، جراء ارتفاع مستويات هشاشتها الاقتصادية والمالية، ما يوجب عليها معالجة أوجه تلك الهشاشة حتى يتمكن الاقتصاد العالمي من مواجهة أي صدمات محتملة. كما تؤكد البيانات أن مستويات الدين العام في أغلب الدول ما زالت أعلى من مستوى عام 2008. وبحسب مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجييفا، فإن القطاع الخاص، بات حالياً المحرك الرئيسي لتزايد حجم الدين العالمي، حيث يشكل ثلثي إجمالي الدين، مضيفاً أن الدول المنخفضة الدخل، تعاني زيادات حادة في أعباء ديونها على مدى السنوات الخمس الماضية، الأمر الذي شكل تهديداً لأهداف التنمية، نتيجة لتوجه حكومات هذه الدول لإنفاق المزيد من الأموال على خدمة الديون مقابل تراجع الإنفاق على القطاعات الاجتماعية التي تخدم التنمية كالصحة والتعليم والبنية التحتية وما إلى ذلك. وعلى الرغم من أن بعض الاقتصاديين لا يعتبرون ارتفاع الدين العالمي خطراً فيما لو بقيت أسعار الفائدة منخفضة



## عام على الثورة السودانية.. تحقق الكثير لكن المخاطر باقية

كتب توم أليسون ومحمد مجدي تقريراً في (DW) عربية، تحدثا فيه عن الثورة السودانية التي أطاحت الرئيس عمر البشير من سدة الحكم، لتكون بداية الانتقال الديمقراطي في السودان، مشيرين إلى أن السودان ما زال يواجه تحديات عديدة تشكل تهديداً للثورة التي اندلعت قبل عام، وقد تؤدي إلى خروجها عن المسار.

تشمل معالجة أزمات الاقتصاد ومحاربة الفساد وإنهاء العديد من النزاعات طويلة الأمد في جميع أنحاء البلاد. كما حافظ حمدوك على تلك المطالب التي رفعت خلال الاعتصامات والمظاهرات، والتي كانت تُجابه بردات فعل انتقامية من جانب قوات الأمن التابعة للبشير، وخاصة تلك المطالب المتعلقة بالمرأة التي كانت على الأغلب في طليعة الاحتجاجات.

في نوفمبر ألغت الحكومة الانتقالية قوانين النظام العام التي فرضها نظام البشير الإسلامي والتي كانت تتحكم في ملابس وتصرفات المرأة. وتقول سارة عبد الجليل، الناطقة باسم تجمع المهنيين السودانيين، وهو قوة رئيسية في الحركة المدنية التي ساعدت في إطاحة البشير، إنه على الرغم من أن حقوق النساء كانت بين الأولويات العشر الانتقالية إلا أن هناك ست نساء فقط جرى تعيينهن بين 32 منصباً في مجلس السيادة والحكومة الانتقالية «وهذا ليس كافياً». وتضيف عبد الجليل أن «المرأة لعبت دوراً بارزاً خلال الثورة،



فتعرضت للسجن والقتل وجميع أشكال العنف. إلى أن وصلنا للمفاوضات وأصبحت النساء غير موجودات».

### الانتقال الهش

تشكل الأزمة الاقتصادية في السودان، الأولوية الأولى في قائمة حمدوك، عقبة كبيرة أمام الاستقرار. وبعد خسارة عائدات النفط عندما انفصل جنوب السودان في عام 2011، كلف دعم الحكومة للوقود والخبز 93 مليون دولار شهرياً في عام 2019، وفقاً لرئيس الحكومة السابق معتز موسى. كما أن بقاء السودان على القائمة السوداء للإرهاب في الولايات المتحدة قد خنق الاستثمار الخاص ومنع تخفيف الديون من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وزير المالية إبراهيم البدوي كان قد صرح لروترز في نوفمبر إن البلاد لديها احتياطات من العملات الأجنبية تكفي لبضعة أسابيع فقط وتحتاج إلى ما يصل إلى 5 مليارات دولار في عام 2020 لتجنب الانهيار الاقتصادي، وبناء عليه يرى هورنر أن «بقاء الحكومة الانتقالية يمكن أن يتوقف على قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والتصدي للفساد الممنهج».

بعد عام تقريباً على خروج التظاهرات السودانية احتجاجاً على ارتفاع أسعار الخبز والبنزين وتحولها السريع إلى ثورة أطاحت الرئيس عمر البشير في إبريل، بعد أن بدا حاكماً استبدادياً، سجن معارضيه وسحق المظاهرات المدنية ضد نظامه وقاد حملة قمع دموية في جنوب وغرب البلاد خلال فترة حكمه التي امتدت 30 عاماً، فإن السودان ما زال يواجه العديد من التحديات على الصعيد السياسي والاقتصادي.

### خارطة طريق نحو الديمقراطية

كانت الانتفاضة السلمية نتاجاً لسنوات من بناء المؤسسات المدنية وحركات المقاومة في عهد البشير. ومنذ إطاحته، اتخذت خطوات ملموسة واعدة. يقول يونس هورنر، الخبير في الشأن السوداني بمجموعة الأزمات الدولية إنها في الحقيقة «ليست أقل من تغيير شامل في الهوية والمؤسسات والمجتمع السوداني». وعلى الرغم من المذبحة التي ارتكبتها ميليشيا قوات الدعم السريع والتي أودت بحياة

أكثر من 100 شخص في يونيو، نجح تحالف المعارضة «قوى الحرية والتغيير» في التفاوض بنجاح على مجلس سيادي مدني - عسكري، بعد شهرين، للإشراف على فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات قبل إجراء الانتخابات. ولاحقاً في أغسطس جرى تعيين عبدالله حمدوك رئيساً للوزراء وهو اقتصادي يحظى باحترام كبير، ثم بعدها إعلان تشكيل مجلس وزراء مدني في سبتمبر لإدارة الفترة الانتقالية في خطوة مهمة حملت معها آمالاً كبيرة باتخاذ إجراءات قد تخفف من المأزق الاقتصادي للبلاد الذي أشعل التظاهرات العام الماضي. ومن المتوقع أن يسهم القرار المرتقب بإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، في مساعدة الاقتصاد. واسم السودان موجود في تلك القائمة منذ عام 1993، في ظل إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون. وكانت زيارة حمدوك لواشنطن في أوائل ديسمبر قد أسفرت عن تعيين سفير للولايات المتحدة في الخرطوم لأول مرة منذ 23 عاماً.

### حقوق المهمشين

مؤخراً أعلنت حكومة حمدوك قائمة تضم عشر أولويات

تناول يعقوب إسماعيل، المحرر والمحلل الذي يعمل في مجلة «إنترناشونال بوليسي دايجست» التقرير الذي أصدرته «وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية» التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، في التاسع عشر من نوفمبر الماضي، والذي استعرض فيه «القدرات الأساسية» للقوة العسكرية الإيرانية، بما في ذلك «نوايا طهران وهيكل قواتها المسلحة والقدرات العسكرية للجيش الإيراني».

## تقييم البنتاغون لقدرات إيران العسكرية



يتكون التقرير من 130 صفحة، ويقدم ملخصاً مفيداً وواضحاً عن التهديدات المتصورة، والعقيدة، والاستراتيجية، وقدرات القوات المسلحة الإيرانية. ووفقاً للجنرال روبرت ب. أشلي جونيور، مدير «وكالة الاستخبارات الدفاعية» الذي ذكر قائلاً: «في الوقت الذي تواصل فيه طهران توسيع قدراتها ودورها في المنطقة، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نفهم القوة العسكرية الإيرانية والتهديد الذي تتعرض له مصالحنا وحلفاؤنا وأمننا». وهذا التقرير المفيد يساعد القراء على فهم طبيعة الجيش الإيراني وقدراته والدور الذي يسعى إلى لعبه في الشرق الأوسط المضطرب. وأوضح التقرير كيف تقوم إيران باستخدام «مقاربة هجينة للحرب» وذلك من خلال الجمع بين عناصر الحرب التقليدية وغير التقليدية لمواجهة خصومها وتحقيق مصالحها. وهذا ليس مفاجئاً حيث تستخدم إيران تلك التكتيكات لتحقيق أهدافها الاستراتيجية لفترة طويلة، من خلال شركائها ووكلائها في المنطقة، من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط مع تجنب الانتقام عبر ردع خصومها بواسطة ترسانتها من قواتها التقليدية وغير التقليدية. ويشير التقرير أنه من خلال قواتها غير التقليدية، تعزز طهران «مصالحها في المنطقة وتحقق عمقاً استراتيجياً» ضد خصومها. كما أشار التقرير إلى أن هذه الاستراتيجية «من غير المرجح أن تتغير في المدى القريب» طالما كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران فاترة، وخاصة في ضوء

نشرت «وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية» التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، في التاسع عشر من نوفمبر الماضي، تقريراً غير سري يستعرض «القدرات الأساسية» للقوة العسكرية الإيرانية، بما في ذلك «نوايا طهران وهيكل قواتها المسلحة والقدرات العسكرية للجيش الإيراني». وهذه هي المرة الأولى التي تنشر فيها «وكالة الاستخبارات الدفاعية» هذا التقرير المحدد عن الجيش الإيراني، وذلك بعد أن نشرت في السابق تقارير عن روسيا في عام 2017 وعن الصين في مطلع عام 2019، وذلك كجزء من «سلسلة القوى العسكرية».

ووفقاً لبيان صادر عن مسؤول كبير في «وكالة الاستخبارات الدفاعية»، فإن القوات العسكرية الإيرانية وتحديداً الحرس الثوري الإيراني والجيش الإيراني «يستغلان قوتها العسكرية» لخدمة مصلحتين استراتيجيتين، وهما بقاء النظام والمحافظة على موقع مهيمن لإيران في المنطقة. ومع ذلك، فمنذ الحرب الأمريكية في أفغانستان والعراق، تم تعديل العقيدة الإيرانية من أجل تحسين قدرات إيران في مجال «ردع ومكافحة التهديدات» القادمة من أعداء أكثر تقدماً من إيران من الناحية التقنية، مثل الولايات المتحدة وإسرائيل وذلك عبر التركيز على مبدأ «التكتيكات غير المتماثلة». ومن الجدير بالذكر أن هذا التقرير قد صدر في وقت مهم، حيث اقتربت الولايات المتحدة وإيران من نزاع كبير في الآونة الأخيرة عندما أسقطت إيران طائرة أمريكية من دون طيار من طراز «جلوبال بلاك هوك» في مضيق هرمز أواخر يونيو الماضي بعد سلسلة من عمليات التخريب ضد ناقلات النفط من أوروبا واليابان والإمارات العربية المتحدة. وفي الآونة الأخيرة، تعرضت منشآت النفط السعودية في بقيق للهجوم بصواريخ وطائرات من دون طيار، ما أجبر البنتاغون على نشر المزيد من القوات في الشرق الأوسط في محاولة «لدعم الجهود الأمريكية في الردع» كما أكد وزير الدفاع مارك إسبر في شهادته التي أدلى بها أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي.



المالية سوف تُمثل تحدياً «لتحديث القدرات العسكرية الإيرانية». وحالياً، لا تستطيع إيران شراء معدات عسكرية أجنبية لأنها تخضع لحظر فرضته الأمم المتحدة وينتهي في عام 2020. وحتى قبل انتهاء الحظر، فقد تمكنت إيران بالفعل من تطوير تعاون عسكري وثيق مع كل من بكين وموسكو، بما في ذلك إجراء مناورات بحرية مشتركة في المحيط الهندي. وعلى الرغم من أن الأزمة الاقتصادية الحالية قد تؤخر احتمال حصول إيران على معدات عسكرية عالية التقنية بعد عام 2020، إلا أن من المحتمل جداً أنها ستسعى إلى تعزيز سلاح الجو لديها بشكل خاص وتقلل من حاجتها إلى الاعتماد على الصواريخ الباليستية.

كما أشار التقرير إلى كيف ينظر النظام الإيراني إلى الأمن القومي، ليس من خلال المنظور الدفاعي والأمني فقط ولكن أيضاً من خلال «الديناميات السياسية والثقافية والاجتماعية» لأن تلك المجالات يمكن أن يكون لها تأثير في قدرة البقاء على المدى الطويل لنظام الملالي الحاكم في إيران. وهذا الأمر مهم بشكل خاص، وذلك في ضوء الاحتجاجات التي جرت مؤخراً في شوارع طهران وأسفرت عن مقتل العشرات من المواطنين الإيرانيين وأجبرت الحكومة على قطع الإنترنت أياماً عدة. كما أن هناك قضايا أكثر إثارة للاهتمام تمت مناقشتها في التقرير، ولم يتم التطرق لها في هذا المقال، بما في ذلك الهيكل التنظيمي للجيش والقيادة والسيطرة الإيرانية، وقدرات المخابرات الإيرانية، وقدراتها المحدودة على الحرب الاستكشافية، وقدراتها المتقدمة في تطوير الطائرات من دون طيار، وخاصة تلك التي تركز بشكل أساسي على عمليات الاستخبارات والاستطلاع والمراقبة والمرافق تحت الأرض وغيرها من المجالات الأخرى.

انسحاب إدارة الرئيس ترامب من الاتفاق النووي الإيراني العام الماضي وإعادة فرضها للعقوبات على إيران من جانب واحد، في محاولة للتوصل إلى اتفاق جديد مع إيران يعالج التهديدات الأخرى التي تشكلها طهران على المصالح الأمريكية، بما في ذلك ترسانة إيران غير التقليدية المكونة من الميليشيات التابعة لها مثل الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان، الذين يهددون مصالح الولايات المتحدة أو شركائها في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، لم يأتِ التقرير على التغييرات التي طرأت على «طريقة الحرب الإيرانية» عقب تدخل إيران في سوريا دعماً لنظام بشار الأسد والدروس التي استخلصها الجيش الإيراني من الحرب. وقد كان هذا التدخل مكلفاً من حيث الكلفة البشرية والمادية ومثّل تحدياً لإيران فيما يتعلق بكيفية عمل الجيش الإيراني منذ نهاية الحرب الإيرانية-العراقية قبل ثلاثة عقود.

وقام التقرير بتقسيم القدرات التي يعتمد عليها الجيش الإيراني إلى ثلاث قدرات أساسية وهي تطوير أكبر قدر من الصواريخ الباليستية في الشرق الأوسط باعتبارها «ردعاً استراتيجياً» بسبب قيود القوة الجوية الإيرانية، والقوات البحرية القادرة على «تهديد الملاحة البحرية» في الخليج العربي ومضيق هرمز، وترسانته غير التقليدية من الوكلاء والميليشيات التابعة له في المنطقة، وذلك من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

ويتضمن التقرير تفصيلاً للصواريخ الباليستية وصواريخ كروز الإيرانية، بما في ذلك تقديرات للصواريخ الباليستية وصواريخ كروز قصيرة المدى بالإضافة إلى أنواع الوقود المستخدمة في تلك الصواريخ. ولا تزال إيران تفتقر إلى صواريخ باليستية متوسطة المدى وصواريخ باليستية عابرة للقارات. ويسلط التقرير الضوء على قدرات إيران الإلكترونية غير المتطورة مقارنة بالصين وروسيا، لكن الوثيقة تطرقت إلى العديد من الحوادث السيبرانية الخطيرة التي قامت بها إيران، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية ضد شركة أرامكو السعودية والمؤسسات المالية الأمريكية خلال الفترة 2012-2013.

ويحذر التقرير من قدرة إيران على شراء أسلحة تقليدية حديثة من كل من الصين وروسيا في المستقبل القريب، بما في ذلك تطوير سلاح جوي دفاعي وهجومي متقدم في محاولة لإعادة بناء جيشها، وذلك على الرغم من أن القيود



## موافقة مجلس النواب على إحالة إجراءات عزل «ترامب» إلى مجلس الشيوخ

**5** الحكم بعد انتهاء الجلسات، التي من الممكن أن تمتد إلى أشهر

**الحكم بعزله**

يُخلع من منصبه ولا يحق له الاستئناف، وسيكون أبرز المرشحين لخلافته:

**الحكم بعدم عزله**

يستمر في منصبه حتى نهاية فترته، ويحق له الترشح لفترة رئاسية ثانية

هناك مرشحون لخلافته بحسب «Sputnik»، في قائمة تضم 18 اسماً، وما يجعل القائمة طويلة، هو أن هناك أكثر من مسؤول فيها متورطين في نفس التحقيق المفتوح من أجل عزل «ترامب»، وأبرز المرشحين هم:



وزير الدفاع  
«مارك إسبر»



وزير الخزانة  
«ستيفن منوشين»



وزير الخارجية  
«مايك بومبيو»



رئيس مجلس الشيوخ  
«تشاك غراسلي»



رئيس مجلس النواب  
«نانسي بيلوسي»



نائب الرئيس  
«مايك بينس»

- 1** تم التصويت بالموافقة على إدانة ترامب بتهمة «إساءة استخدام النفوذ» و«عرقلة عمل الكونغرس»، وبذلك يحوّل إلى مجلس الشيوخ الأمريكي لمحاكمته
- 2** من المتوقع أن تبدأ جلسات المحاكمة في مجلس الشيوخ يناير المقبل، وسيعلن التاريخ المحدد الأسبوع المقبل
- 3** يكون أعضاء مجلس النواب في المحاكمة «مدّعون عامّون»، بينما يكون مجلس الشيوخ «أعضاء هيئة المحلفين»
- 4** تُعقد المحاكمة في مجلس الشيوخ برئاسة رئيس القضاة في المحكمة العليا «جون روبرتس»، ولا يجوز إدانة ترامب بدون موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين

## الإمارات من أفضل دول العالم لتكوين المدخرات والريادة في الابتكار



عصري مستدام. وذكر تقرير حول اقتصاد إعادة التدوير في العالم باعتباره أحد أهم مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة، نشره المنتدى أمس، أن حكومة دولة الإمارات كانت الأولى في العالم التي أبرمت مبادرة «scale 360»، الرامية إلى المضي قدماً في تطبيق الاقتصاد التدويري، ما يؤكد مكانة الدولة كمختبر عالمي مفتوح للمفاهيم الاقتصادية الجديدة وللابتكرات التقنية.

وصفت مجلة «فوربس» الأمريكية، دولة الإمارات بأنها واحدة من أفضل دول العالم في إتاحة الفرصة للوافدين لتكوين مدخرات وبناء قدرات مالية عالية. وذكر تقرير «فوربس» أن دولة الإمارات تعد من أفضل الدول في العالم كوجهة جذابة للعيش والعمل، كفنلندا وكندا والمملكة المتحدة واليابان.

ونصح التقرير الخاص بأفضل الملاذات الضريبية في العالم المتاحة أمام الأمريكيين الذين يخشون من فرض ضرائب عالية على ممتلكاتهم ومدخراتهم في حال فوز مرشح ينتمي إلى الحزب الديمقراطي بانتخابات الرئاسة الأمريكية المقبلة، بالتوجه للعيش والعمل في الدول التي لا تفرض ضرائب على الدخل، وكانت دولة الإمارات في طليعة الدول التي أوردتها كأفضل الملاذات الاستثمارية للأمريكيين.

من ناحية ثانية أكد المنتدى الاقتصادي العالمي أن دولة الإمارات تعزز موقعها كمختبر عالمي مفتوح للمفاهيم الاقتصادية الجديدة والابتكرات التقنية والتكنولوجيا الرقمية، مشيراً إلى ريادة الدولة في «إعادة التدوير»؛ ما يعزز قدرتها على بناء اقتصاد

### «ستاندرد آند بورز»: نظرة سلبية وخيارات صعبة أمام اقتصاد لبنان

أكدت وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد آند بورز» تصنيف لبنان عند «CCC/C» مع توقعات ونظرة سلبية لاقتصاد البلاد. وأكدت الوكالة أن لبنان قد يواجه في نهاية المطاف خيارات سياسية صعبة فيما يتعلق بالأنظمة النقدية والمصرفية في المستقبل. وقالت الوكالة إن مخاطر طول أمد الفراغ السياسي تزيد الغموض بشأن السياسات، مضيفاً أن نظام تقاسم السلطة القائم على الدين في لبنان يمكن أن يؤخر أي حل سياسي بشأن تشكيل الحكومة. وأشارت «ستاندرد آند بورز» إلى أن الإصلاحات المحتملة ربما لا تكفي لإيجاد حل جذري للضغوطات المالية والاقتصادية الكبيرة.



### النفط يهبط لكنه يحقق مكاسب للأسبوع الثالث بفضل آمال التجارة



تراجعت أسعار النفط يوم أمس «الجمعة»، لكن كلاً خامي القياس حقق مكاسب للأسبوع الثالث على التوالي وسط انحسار توترات التجارة الأمريكية الصينية، ما عزز ثقة الشركات وتوقعات نمو الاقتصاد العالمي. وتحدد سعر التسوية في العقود الآجلة لخام برنت عند 66.14 دولاراً للبرميل، منخفضاً 40 سنتاً بما يعادل 0.6%، ولكن بمكاسب أسبوعية حوالي 1.4%، وأغلقت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط على 60.44 دولاراً للبرميل، بانخفاض 40 سنتاً أو 1.21%، وبمكاسب نحو 0.6% على مدار الأسبوع. وعزز التقدم في تسوية نزاع التجارة بين أكبر بلدين مستهلكين للنفط في العالم توقعات ارتفاع الطلب على الطاقة في العام القادم.

وقال جون كيلدوف، من أجين كابيتال في نيويورك، إن التركيز ما زال منصباً على التطورات المتعلقة بوضع التجارة الأمريكية-الصينية، ومع قدر كافٍ من الأخبار الإيجابية طوال الأسبوع. وكانت الصين أعلنت يوم الخميس قائمة إعفاءات جمركية على ستة منتجات نفطية وكيمياوية من الولايات المتحدة، بعد أيام من قول واشنطن وبكين إن من المقرر توقيع اتفاق تجارة أولي في يناير المقبل.

## مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية



تأليف: مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت  
تاريخ النشر: 2009

وقد كان النجاح حليف هذه الجهود، والدليل على ذلك «الصعوبات التي واجهتها القاعدة في جمع الأموال وإعانة نفسها» في الأشهر الثمانية إلى الاثني عشر الماضية، كما صرّح مدير الاستخبارات القومية، مايك ماكونيل، في فبراير 2008.

ومنذ هجمات 11 سبتمبر، تطوّر التهديد الإرهابي هيكلياً ومالياً، حيث يقدر المركز القومي لمكافحة الإرهاب أن نحو 300 جماعة كانت متورطة في هجمات إرهابية عام 2006، ويختلف هذا التمرد العالمي اللامركزي جذرياً عن تنظيم القاعدة الهرمي عام 2001.

وانتقلت العلاقات المالية أيضاً نحو الخارج، مع تحكم نواة القاعدة ببعض الأصول، بينما يحصل بعض فروعها التابعة على موارد محلية. وقد عززت العولمة بشكل أسّي تدفق المعاملات عبر النظام المالي الدولي، ما يسهّل جزئياً إجراء معاملات مشبوهة في العلن. ويتزايد قلق السلطات من هذه البنية المالية الرقمية المنتشرة في كل مكان، بعد أن أضافت التطورات التقنية أدوات جديدة لتحويل الأموال.

وفي الوقت نفسه، حالت الجهود الدولية دون تمكّن الإرهابيين، والجهات الناشرة، وغيرها من القوى غير

كي تتمكّن دول العالم من مواجهة التهديدات المتعددة التي يتعرّض لها أمنها الوطني اليوم، لابد لها من تحقيق التعاون الدولي الوثيق فيما بينها، والعمل على تنسيق الاستراتيجيات الوطنية التي توظف كل عناصر القوة الوطنية. ويجب أن تقرّ هذه الاستراتيجية أنه لا توجد أداة مفردة يمكنها وحدها ردع أو تعطيل أو منع النشاطات غير المشروعة، للإرهابيين أو المتمردين، أو جماعات الجريمة المنظمة، أو غير ذلك من التهديدات عبر الحدود الوطنية؛ وأن توظيف تشكيلة متنوعة من الوسائل بأسلوب منسّق قد يتمخّض عن أفضل النتائج.

لكن هناك أداة واحدة تبشر بالخير، وبخاصة حين تستخدم بالتناغم مع أدوات السياسات الأخرى، وهي مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية. وتبعاً للهدف، يمكن أن تحقق فاعلية مكافحة التمويل غير المشروع على ثلاثة مستويات: الردع، والوقاية، والتفكيك؛ فلتجميد أموال الإرهابيين مثلاً مفعول رادع في المتبرعين الرئيسيين، ما يدفع الممولين إلى إعادة التفكير فيما يقدمونه من دعم بسبب العوائق التي يمكن أن تعانيتها نشاطاتهم التجارية اليومية. ومع أن مكافحة تمويل الإرهاب لن تجفف كل الأموال المتوافرة بين أيدي الإرهابيين، فإنها تعدّ وسيلة فعالة وكفؤة لتقليص البيئة التشغيلية للخصوم، وذلك بجعل تمويل النشاطات غير المشروعة أمراً بالغ الصعوبة.

كما يعدّ القطاع المالي مصدراً استخباراتياً موثوقاً به وأساسياً للمحققين الذين يتتبعون أثر الأموال من البداية وحتى النهاية؛ أي من مصادر التمويل إلى المشغلين المحتملين. ويساعد افتفاء «أثر الأموال» السلطات في إحباط الهجمات، ومع صعوبة إلحاق عاهة مستديمة بالجماعات الإرهابية، يمكن لتعطيل معاملاتهم المالية أن يحدّ من قدرتهم على العمل.

ويعدّ انتشار الأسلحة، وبخاصة في مجالات تقنية الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، عملية مكلفة جداً. وكذلك، تحتاج عمليات التمرد إلى تمويل كبير، تماماً كما هي الحال بالنسبة إلى الجماعات الإرهابية المنظمة التي تحتاج إلى موارد هائلة للتدريب، والتجهيز، ودفع المصاريف التشغيلية؛ ورشوة المسؤولين؛ وإعانة أسر الأعضاء؛ وتأمين المواد، وترويج القضية علانية. ولأنه حتى الهجمات غير المكلفة مادياً تحتاج إلى تمويل، فيمكن للتدخلات الضيقة النطاق أن تحبط الإرهابيين بفاعلية إذا عجزوا عن الوصول إلى ما يحتاجون إليه من أموال في الزمان والمكان اللازمين.

البلدان التي لا تنصاع قُدماً، بما في ذلك نشر مخالفاتها. ثالثاً، نظراً إلى أن الجماعات الإرهابية سرعان ما تكيف نشاطاتها المرتبطة بتمويل الإرهاب رداً على الضغط الحكومي والدولي، فمن المهم جداً أن تواكب الحكومات هذا الأمر. وعلى الحكومات الرصد اللصيق للتوجهات الآخذة في التطور في مجال تمويل الإرهاب، وتطوير استراتيجيات فاعلة لتسريع الاستجابة.

رابعاً، يجب أن تدرك الحكومات أن ثمة حدوداً حقيقية لما يمكن أن تنجزه أي حكومة بمفردها لصدّ التهديدات عبر الحدود الوطنية، وبخاصة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. ولذلك، يجب على الدول مضاعفة جهودها، والعمل في إطار المنظومة الدولية فيما يختص بكل هذه المسائل.

خامساً، مع أن قدرات العديد من البلدان في مجال مكافحة التمويل غير المشروع مازالت محدودة، فليس ثمة تأكيد دولي قوي على بناء القدرات في هذا الميدان المهم. ولا بد للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وغيرهما من البلدان والهيئات الإقليمية الرئيسية التي توفر التدريب والمساعدة من أن تضمن وضع بناء القدرات في سلم الأولوية، وأن تضغط على الهيئات الدولية والبلدان الرئيسية لتعزيز تركيزها على هذه المسألة.

سادساً، مازال العديد من الحكومات يفتقد الصلاحيات القانونية المحلية اللازمة لاستهداف وتجميد أصول الإرهابيين ومن يدعمونهم. كما يجب على الحكومات تطوير صلاحيات قانونية محلية لتجميد أصول الإرهابيين في دعاوى قضائية ليست جنائية الطابع.

وأخيراً، يتضح أن نجاح التحقيقات الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب يجب أن يكون مدفوعاً دائماً تقريباً بالتحقيقات التي تجريها فرق الاستخبارات وتطبيق القانون، مثل كشف النشاطات غير المشروعة التي تقطع بها القوى المستترة أشواطاً بعيدة لتبقى مختفية عن أعين الناس. وعلى وزراء مالية الحكومات تعزيز قدرات أمن بلادهم الوطني.

وبالرغم من الحاجة الفورية إلى مجابهة التهديدات عبر الحدود الوطنية المتعددة التي يواجهها العالم اليوم، فلدى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الخليج وخارجه القدرة على معالجة سلسلة التحديات الأمنية هذه. وما مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية إلا واحدة من الأدوات التي تزخر بها جعبة الأمن الوطني، لكنها أداة يمكن أن تكون فاعلة حين تستثمر خصيصاً بشكل تعاوني، وبالتزامن مع أدوات أخرى.

المشروعة، من استخدام القطاع المالي الرسمي، وأجبرتهم على إيجاد طرائق أقل كفاءة، وغير مباشرة، أو قنوات غير رسمية، لتحويل الأموال. وقد عوّضت الجماعات الإرهابية ذلك بطرق مبتكرة، مثل تمرير الأموال من خلال حسابات النساء القريبات، أو الفروع المحلية التابعة لمؤسسات وجمعيات خيرية مشبوهة، وباستخدام الناقلين والحوالات، وهو نظام غير رسمي لتحويل الأموال.

ومع أن سلطات مكافحة الإرهاب تكيفت مع هذه التحديات، فإن استخدام الإرهابيين للمؤسسات الخيرية يعدّ مسألة حساسة، وبخاصة أن العطاء الخيري يعدّ ركناً من أركان الإسلام (الزكاة) وقيمة عالمية تتكامل مع الجهود الدبلوماسية الدولية.

وإيران، على وجه الخصوص، متورطة عميقاً في التمويل غير المشروع. وهي توظف إجراءات مالية خادعة لتمويل برامجها الصاروخية والنووية السرية، ما جعل المجتمع الدولي يفرض عقوبات اقتصادية على عديد من المصارف الإيرانية المملوكة للحكومة، بالإضافة إلى الأفراد والمؤسسات، بسبب دورهم في أنظمة التمويل هذه. وإيران متورطة فعلياً أيضاً في تمويل شتى الجماعات الإرهابية والعناصر المتمردة في العراق وأفغانستان، ما يهدّد الأمنين الإقليمي والدولي.

ومع أن المجتمع الدولي أحرز بعض النجاح في مكافحة تمويل الإرهاب، فثمة كثير مما يجب فعله. إذ بالإمكان زيادة الضغط على إيران والشبكات الإرهابية بشكل كبير. وهناك عدد من الخطوات التي لا بد من اتخاذها:

أولاً، مازال عامة الناس والحكومات على السواء غير مدركين بشكل كافٍ اليوم التهديد الذي ينطوي عليه التمويل غير المشروع. أما القطاع الخاص، على وجه التحديد، فلا يتفهّم التهديد الإرهابي إلا قليلاً. ولمعالجة هذا الأمر، لا بد للحكومات من تحسين تقاسم المعلومات، مع عامة الناس والقطاع الخاص.

ثانياً، يعتري عامة الناس قدرٌ كبير من الشك، وكذلك بعض الحكومات، حيال مفعول الجهود الرامية إلى مكافحة التمويل غير المشروع. ولهذه الغاية، يجب على الحكومات تطوير أنظمة قوية، بما في ذلك صلاحيات تجميد الأصول، والقدرة على ملاحقة أثر الأموال، بوصفها أدوات استخباراتية أيضاً. يجب على الولايات المتحدة الأمريكية العمل مع حلفائها، والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، لتوفير الدعم والمساعدة لها. كما يجب على الولايات المتحدة وغيرها أن يكونوا أكثر تصميمًا على النجاح في دفع